



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يُصدر تقرير الاستقرار المالي للعام 2017

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة - 21 مايو 2018 : أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اليوم إصدار "تقرير الاستقرار المالي للعام 2017". والذي يحدد مواطن القوة والضعف في النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتدابير الرقابية والسياسات الجديدة التي وضعها المصرف المركزي. كما يتضمن هذا التقرير تقييماً للتطورات الرئيسية في القطاع المالي الكلي والقطاع المصرفي، والتي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. يُصدر المصرف المركزي "تقرير الاستقرار المالي" بشكل سنوي، وذلك انسجاماً مع هدف حكومة دولة الإمارات ورؤيتها والتزامها بتطبيق الشفافية على مستوى القطاع المالي في الإمارات العربية المتحدة.

وصرح معالي/ مبارك راشد المنصوري؛ محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قائلاً: " يتمتع القطاع المصرفي الإماراتي بالمرونة، وينسب رأس مال قوية، واحتياطي سيولة كافٍ ونسب ربحية جيدة ومصادر تمويل مستقرة." وتابع قائلاً: "يمضي المصرف المركزي في اتجاه إرساء إطار إشرافي قائم على المخاطر، وتعزيز مراقبته للنظام المصرفي والمالي بالدولة، وتطبيق اختبارات ضغط وأطر للسياسات الاحترازية الكلية. وعلاوة على ذلك، يلتزم المصرف المركزي بمواصلة تطوير أنظمته الرقابية بما يتماشى مع المعايير والممارسات المتفق عليها دولياً. واختتم معاليه قائلاً: "تظل الأفاق الاقتصادية المتحسنة وظروف الأسواق المالية الملائمة عناصر داعمة للاستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، يتعين على المشاركين في النظام المالي الاستمرار في إدارة المخاطر المالية والتنبه إلى احتمالات عدم اليقين المالي العالمي والإقليمي.

النقاط البارزة في التقرير:

- شهد الاقتصاد الكلي والسوق المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة استمراراً في حالة الاستقرار خلال العام 2017 وشهد النمو الاقتصادي المحلي والعالمي تقدماً ملحوظاً خلال هذا العام. أما في الأسواق المالية، فقد تقلصت فروقات أسعار الفائدة في السوق النقدي وأسعار الفائدة الآجلة للدرهم - الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة في أسواق الائتمان، مما يعكس السيولة الكافية والثقة في النظام المالي لدولة الإمارات.
- لم يترجم التحسن في الأوضاع الاقتصادية للسوق المحلي إلى توسع في الائتمان بعد، سواء على مستوى العملاء الأفراد أو على مستوى الشركات والمؤسسات التجارية.
- ظل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة يتمتع برأس مال جيد، مع توفر سيولة احتياطية كافية، وتمويل مستقر، وربحية متحسنة. ارتفعت الأصول السائلة للقطاع المصرفي، وتحسنت مؤشرات التمويل المستقر. ومع ذلك، فقد تباطأ نمو الإفراض المصرفي خلال السنة، على الرغم من ارتفاع النمو الائتماني للقطاع العقاري.
- لا تزال مخصصات خسائر القروض، العامة والمحددة، كافية على مستويات تجاوزت الـ 100%، على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على نسبة القروض المتعثرة. وظل الانكشاف الخارجي للقطاع المصرفي مستقراً، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً، بينما طرأ شيء من الاعتدال في استخدام البنوك للتمويل الأجنبي.
- أجرى المصرف المركزي خلال العام 2017 اختبار ضغط تنظيمي والذي يهدف إلى تقييم قدرة البنوك الإماراتية على الصمود بوجه الصدمات المالية الكلية للسنوات الثلاث المقبلة. وقد أثبت هذا الاختبار أن النظام المصرفي



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

يتحلى بقدره كافية للتصدي للتقلبات في أوضاع الاقتصاد الكلي والسوق المالي حسب المعايير الموضوعه لهذا الاختبار.

- اتسمت أنظمة الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة، الخاضعة لإدارة المصرف المركزي وإشرافه، خلال العام 2017 بمرونة واستقرار، كما أنها واصلت العمل بدون أي اضطرابات تُذكر. وعلاوة على ذلك، فقد احتفظت الشركات المالية وشركات الاستثمار المرخصة من قبل المصرف المركزي بسجل مخاطر مستقر، بينما ظل إجمالي أصولها صغيراً مقارنة بحجم أصول النظام المصرفي عامةً.
- أكد المصرف المركزي التزامه الكامل بتبني المعايير الدولية ضمن الأطر الزمنية المحددة لذلك. وتهدف مذكرة المصرف المركزي الإرشادية حول المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 9" إلى تطبيق هذا المعيار على نحو احترافي في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي تزامن مع إصدار إطار رأس المال بازل - 3 الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2017. وعلاوة على ذلك فقد تم تصنيف أربعة من بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها ذات أهمية نظامية، وباتت تخضع لمتطلبات رأس مال إضافي.

للاطلاع على "تقرير الاستقرار المالي للعام 2017"، يرجى الضغط على الرابط ادناه

https://www.centralbank.ae/en/index.php?option=com_content&view=article&id=173&Itemid=231

-انتهى-